علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

إن الوحدة جاءت وتحققت كترجمة لأهداف الثورة اليمنية المباركة (سبتمبر وأكتوبر)

النصف الاول من عام 2005م .
وقد اخذ انتاج النفط خلال الفترة 1986م 2004م مساراً تصاعدياً باستثناء انخفاض محدود عامي 1992م 2004م وبالرغم من محدودية الانتاج خلال عام 1986 - 1987م الذي لم يتجاوز 20,000 برميل في اليوم نجد ان الانتاج في عام 1988م يقفز ليتجاوز (160) الف برميل في اليوم.
وبحسب المعلومات الرسمية فان عدد قطاعات الامتياز النفطي في اليمن قد بلغت حتى عام 2005م (84) قطاعاً منها (26) القطاعات الاستكشافية و(9) قطاعات انتاجية و(49) القطاعات المفتوحة فيما بلغ عدد الشركات الاستكشافية حوالي (14) والشركات الانتاجية (8) .

التكرير

تكرر مصافي عدن (90 ٪)من حاجة السوق المحلية من المشتقات النفطية كما تقوم شركة مصافي عدن بنشاط المتاجرة بالمشتقات النفطية خارجياً كشراء كميات مختلفة من المشتقات النفطية وبوجه خاص الديزل لتغطية الطلب المتزايد في السوق المحلية .
وقد تم خلال هذه الفترة انجاز مشاريع هامة في كل من مصفاتي عدن وذلك على النحو التالي :
- اعادة بناء خزانين للزيت الخام بسعة 50 ألف طن بتكلفة اجمالية 7.5 مليون دولار.
- بناء خمسة خزانات بسعة 65 ألف طن بتكلفة اجمالية 8.5 مليون دولار .
- رفع سعة خزانات البوتاجز من 2.500 طن إلى حوالي 4.000 طن بتكلفة اجمالية 5 .2 مليون دولار .
- شراء باخرة لنقل المشتقات النفطية بمبلغ 30 مليون ريال.

مشروع مصفاة الضبة حضرموت

صدر القرار الجمهوري رقم (38) لسنة 2002م بالمصادقة على اتفاقية انشاء مصفاة الضبة (محافظة حضرموت) والموقعة بتاريخ 20 / 1 / 2002م بين الحكومة ممثلة بوزارة النفط والمعادن وشركة مصافي حضرموت .

مواجهة ازدياد الاستهلاك المحلي

شهدت محافظات الجمهورية وخاصة الجنوبية والشرقية بعد قيام الوحدة اليمنية حركة داخلية واسعة ادت الى زيادة كميات المشتقات النفطية المستهلكة محلياً .
ولمواجهة تلك الزيادات قامت الحكومة ممثلة بوزارة النفط والمعادن باتخاذ كافة التدابير لضمان امداد جميع محافظات الجمهورية باحتياجاتها من المشتقات بأسعار مناسبة.
وباكتشاف الثروة الغازية في اليمن بكميات تجارية تبنت الدولة سياسات ناجحة لتوظيف هذه الثروة في خدمة الاقتصاد الوطني على الصعيدين المحلي والخاص..
- بناء اربع وحدات لاستخلاص مركبات النفط الخفيف (+ سي 5) والغاز البترولي المسال في منطقة العمليات البترولية بصافر .
- انجاز مشروع التوسعة لمحطة التخزين والتحميل وتطويرها .
- مد انبوب بطول 26 كيلو متراً للغاز من اسعد الكامل الى محطة التحميل بصافر .
- انجاز المرحلة الاولى من مشروع احلال الغاز محل مواد الوقود الاخرى والذي يشتمل على توسيع اسطول نقل الغاز البترولي المسال من محطة التحميل بصافر الى مناطق الاستهلاك وانشاء العديد من محطات تعبئة اسطوانات الغاز .
وقد كان لانجاز المشاريع السابقة الفضل في مواجهة التزايد المستمر في الاستهلاك المحلي لمادة الغاز البترولي المسال (ال . بي . جي)

ثروة نفطية تبشر بالخير

وقد رافق تطور استهلاك الغاز البترولي محلياً زيادة في المشاريع الاستثمارية مثل اسطول النقل ومحطات التعبئة اضافة إلى المشاريع المتعلقة باستخدامات هذه المادة كوقود للسيارات والمصانع الخفيفة باعتباره احد المقومات الاساسية لحماية البيئة . كما

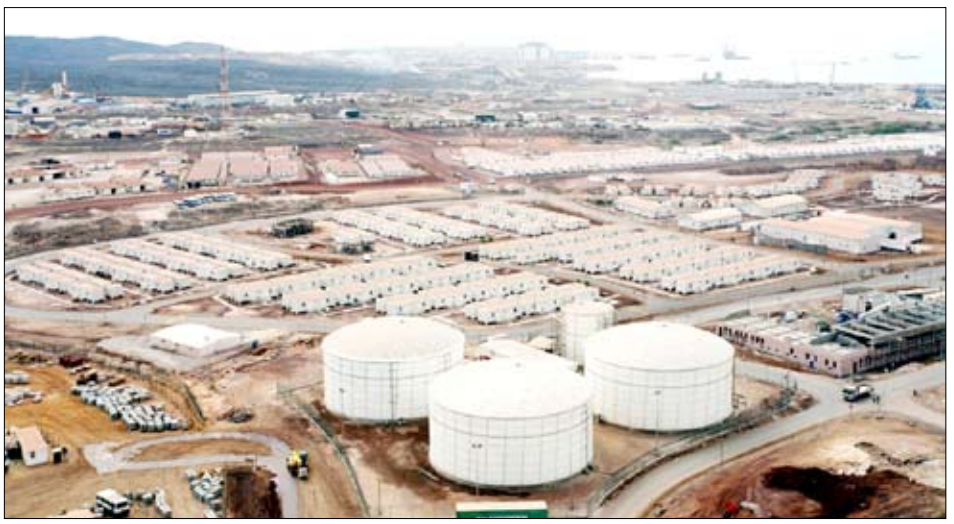

عملت الوزارة على استغلال الغاز البترولي المسال داخلياً(طبخ، مركبات ، صناعات خفيفة) وقد تم خلال الفترة 1990 - 2004م توسيع الخارطة التسويقية للاستهلاك المحلي في القطاعات إلى جميع محافظات الجمهورية ليرتفع اجمالي الإستهلاك للغاز البترولي المسال من (7. 433) طناً متريا عام 1990م إلى حوالي (000.660) طن متري عام 2004م .
أما على الصعيد الخارجي فقد تمثل استغلال الغاز الطبيعي بانشاء الشركة اليمنية للغاز المسال في عام 1996م لتقوم بتشييد وتشغيل منشآت مصنع تسييل الغاز وخطوط الانتاج والتخزين ومصب ورصيف السفن.
إلا ان البدء في تنفيذ هذا المشروع قابله الكثير من المعوقات خلال الفترة الماضية من أهمها عدم توفير اسواق خارجية للتصدير بالرغم من الجهود الترويجية المكثفة وقد تم منح تمديد اضافي لاتفاقية تطوير الغاز لفترة اربع سنوات اضافية من يونيو 2002 - يوليو 2006م وذلك لغرض اعطاء الوقت للبحث عن اسواق.

الثروة المعدنية

لقد نال قطاع الثروة المعدنية في بلادنا قسطاً من الاهتمام والرعاية اذ شهدت الأعوام الماضية نشاطا ملحوظا من اجل الاستغلال الامثل للثروة المعدنية في مناطق واسعة من الاراضي اليمنية وشملت الجهود الدراسة والبحث والتنقيب عن الثروة المعدنية والمواد الانشائية ودراسة الاحواض المائية الجوفية واعداد الخرائط الجيولوجية اضافة إلى الرصد الزلازلي وركزت الدراسات البحثية على اماكن تواجد المعادن ذات المؤشرات الايجابية في عدد من المحافظات كما تم تحديد العديد من مواقع وجود الخامات اللافلزية كالحجر الجيري والرخام والجرانيت ورمال الزجاج والجبس وغيرها و نال مستثمرون يمنيون وعرب تراخيص لاستغلال بعض الخامات المعدنية وخاصة الداخلة في صناعة الاسمنت .
وقد اثمرت الدراسات الهيدرولوجية والجيوفيزيائية والمسوح الجيولوجية الاشعاعية خلال الفترة 1990 - 2005م جذب اهتمام الشركات الاجنبية للاستثمار في اليمن وهو ما ادى إلى توزيع مناطق امتياز على هذه الشركات اثبتت اعمالها الاستكشافية وجود معادن عديدة وهامة مثل الذهب والفضة والزنك والرصاص والنيكل والكوبلت والنحاس ومجموعة البلاتين.
وفيما يلي اهم انجازات قطاع المعادن في بلادنا خلال الفترة 1990 - 1995 كالتالي:

أولاً : المسوحات الجيولوجية

أ) البحث والتنقيب والتحري الاولي عن المعادن الفلزية في العديد من محافظات الجمهورية وذلك بناءً على الدراسات السابقة التي تمت قبل الوحدة وبمساعدة الفرق الاجنبية أو من خلال الفرق المحلية البسيطة حيث تم القيام بدراسة العديد من التمعدنات(الرصاص، الزنك، الفضة ، النحاس ، الكوبلت ، البلاتين ، وغيرها من التمعدنات ذات المؤشرات الاولية الايجابية) .
ب) التخريط الجيولوجي بمقاييسه المختلفة والذي يعتبر القاعدة الاساسية لكثير من الاعمال المختلفة ومنها المسوحات والاستكشافات المعدنية والنفطية والمائية واقامة المنشآت ورصف الطرقات وبناء السدود ولأهمية ذلك تم القيام بجمع المعلومات والبيانات من صور الاقمار الصناعية وتطبيقاتها في مجال البحث والتنقيب عن الثروات المعدنية لعمل خرائط جيولوجية بمقاييس مختلفة وتنفيذ اجراءات التخريط الحقلية واخراجها بصورة نهائية :

المسح الإشعاعي والدراسات الجيوفيزيائية

بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تم انشاء وحدة مصغرة للدراسات الاشعاعية في المختبرات التابعة للهيئة لدراسة التمعدنات وتحديد مصدر الاشعاع في الصخور وفقاً لما خرجت به المسوحات الجوية الاشعاعية والمغناطيسية التي تمت من خلال مشروع